اعتبر في ندوة كلية الحقوق أن الملكية الخاصة مصونة بالدستور

الكندري يطالب بتشريع قانون «مرور» يناسب عدد السيارات ويتدرج في العقوبة

المحامي جمال الفضلي ود.مساعد العنزي والنائب د.عبدالكريم الكندري ود.علي أظبيه ود.عبدالمجيد العنزي خلال الندوة (متين غوزال)

آلاء خليفة

ضمن فعاليات الموسم الثقافي بكلية الحقوق أقامت الكلية حلقة نقاشية مفتوحة تحت عنوان «العقوبات الجنائية ذات الطابع الاداري» (القرارات الصادرة من وزير الداخلية في الاونة الاخيرة بشأن سحب السيارات المخالفة) وحاضر فيها نخبة من الاساتذة والمستشارين والمحامين بحضور القائم باعمال عميد كلية الحقوق بجامعة الكويت د.فايز الظفيري.

من جهته، اكد رئيس لجنة الموسم الثقافي للعام الجامعي 2017ـ2018 والاستاذ بقسم القانون الخاص بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.مساعد العنزي انه بعد صدور القرارات الاخيرة المتعلقة بالمرور اثيرت العديد من التساؤلات: هل تعتبر عقوبات مزدوجة؟ وهل تلك القرارات تحتوي عقوبات اضافية؟ لا توجد في قانون الجزاء. وهل تلك الاجراءات التي تقوم بها وزارة الداخلية سليمة ومتوافقة مع القانون ام لا؟

ولفت العنزي إلى انه قد تمت مخاطبة وزارة الداخلية للمشاركة في الندوة الا انهم تحفظوا وابدوا عدم رغبتهم في المشاركة.

واوضح انه في الدول المتقدمة دائما تتم تهيئة المجتمع قبل اصدار اي ق رارات او قوانين ولكن هذا لا يحدث في الكويت، حيث تصدر القرارات والتشريعات بشكل مفاجئ.

وبدوره اشار النائب د.عبدالكريم الكندري الى حالة الفوضى التي صاحبت اصدار القرار وايقافه وعودته ثم ايقافه مرة اخرى.

واشار الكندري الى تخبط الادارة في اتخاذ القرارات بالدولة ليس فقط في المرور انما في كافة مجالات الدولة، موضحا ان الحكومة اصدرت قرارا بدون دراسة ثم اوقفته ثم اعادته ثم تراجعت، موضحا ان اغلب القرارات هي ردود افعال ولدينا كارثة كبرى اخرى تتعلق بهيبة القانون.

وأوضح الكندري انه عندما تم تطبيق القرار وجدنا حالة انضباط في الشارع خوفا من العقوبة، ولكن حالة عدم الثقة من القرارات الحكومية ساهمت بشكل كبير بان هناك سخطا شعبيا حصل من تطبيق القرار بشكل مفاجئ ومن ثم توقفه ثم عودته بما اضعف هيبة القانون في الدولة واعطى صورة بانه من خلال الاحتجاج والاعتراض ستتراجع الدولة عن القانون او القرار بما احرج الحكومة ووزارة الداخلية.

وشدد الكندري على أنه لو كان القانون او القرار مبنيا على ارضية صلبة ودراسة واضحة وباحترام القواعد القانونية الاخرى لما وصلنا الى النتيجة التي وصلنا اليها اليوم.

وتحدث الكندري عن مسألة الاثارة حول قسوة العقوبة وعدم تناسبها مع الجرم او الفعل نفسه، لافتا الى ان قانون المرور رقم 76 قديم لا يتماشى مع عدد مرتادي الطرق ونوع الطرق الموجودة وتغير طبيعة مستخدمي الطرق واليوم مع وجود حالات الاشغال الموجودة داخل السيارة ومنها الهاتف كان لابد ان يكون هناك تعديل على القانون، لافتا الى ان هناك ناسا رأت ان وزارة الداخلية تجاوزت التفويض التشريعي عن طريق اصدار 3 قرارات.

وأوضح الكندري ان طريقة ربط العقوبة بعدم استخدام حزام الامان او استخدام الهاتف المحمول بحجز المركبة امر غير مقبول في دولة كالكويت، لاسيما انه لا توجد وسائل مواصلات بديلة اخرى.

وقال الكندري ان دور وزارة الداخلية غائب في كل ما يتعلق بقانون المرور رقم 76، أما ان تأخذ الحكومة ابرة شجاعة وتضع لجاناً لتطبق القرار فهو امر مثير للضحك وجعل الجميع يحتجون عليه وتحول الموضوع لدى وزارة الداخلية لنوع من انواع «الشو الاعلامي».

واكد الكندري ان دور وزارة الداخلية تطبيق قانون المرور بأكمله سواء على المواطنين او المقيمين وليس في قاعدتي حزام الامان واستخدام الهاتف فقط موضحا ان حجز السيارة يسبب مشاكل اخرى فقد خلقت حالة فوضى في اماكن الحجز ووضع حالات انسانية استثنائية اغضب الكثيرين واسقط القرار من الناحية القانونية.

لافتا الى ان القرار يعتبر نوعا من الاستعراض من قبل وزارة الداخلية ولما ادركت الخطأ تراجعت ولكن لانهم «استحوا» من رد القرار اعادوه مرة اخرى بما وضع وزارة الداخلية في موقع محرج.

وكشف الكندري ان وزارة الداخلية حاليا بالتعاون مع مجلس الامة والحكومة في طور اعداد قانون مرور جديد يتناسب مع التطورات الحديثة.

مؤكدا ضرورة ان تنتقل وزارة الداخلية الى نظام المخالفة المباشرة ولا يمكن رفعها من خلال «الواسطات» مشددا بان لدينا اشكالية في طريقة تعامل وزارة الداخلية مع قانون المرور بما أنشأ حالة الانفلات الحالي.

وذكر الكندري ان المطلوب من مجلس الامة تشريع قانون مرور جديد عصري يتماشى مع التعديلات التي حدثت وعدد السيارات الكبيرة ويستخدم التدرج في العقوبة، حيث ان العقوبات المالية اليوم في قانون المرور اصبحت غير رادعة بسبب الوفرة المالية في المجتمع الكويتي، موضحا ان العلم القانوني تطور ولابد من ابتكار العقوبات بما يتماشى مع التطور كما لابد من تطبيق المراقبة الالكترونية المتبادلة بالنسبة لأفراد الشرطة والمواطنين فاليوم لا يمكن ابدا اثبات تعسف او تراخي افراد الشرطة.

وشدد الكندري على ضرورة الاستعانة بأصحاب التخصصات ولتقديم الاقتراحات لمجلس الامة لافتا الى ان الجودة التشريعية في الكويت بدأت تنخفض والقانون الذي يصدر من مجلس الامة صياغة وترابطا لم يكن موجودا مثل ما كان موجودا في السابق فمعظم القوانين الحالية اصبح تشوبها عيوب واضحة وفاضحة على عكس قوانين صدرت في الستينيات ولا زالت قائمة فلدينا اليوم ازمة تشريعية تتعلق بالصياغة.

ومن ادارة الفتوى والتشريع، تحدث المستشار د.علي أظبيه عن السحب الاداري وهو تطبيق لبعض المواد الموجودة في قانون المرور نقصد به الترخيص الممنوح للحكومة، وان قانون المرور رقم 76 هو قانون موجز ولغته بها اشكالية، فهو تكلم عن العقوبات والجرائم والمخالفات ومعها التدابير، وبعد ان وضع المخالفات والعقوبات دخل بشكل مفاجئ في قضية حجز المركبات والتنفيذ على الاملاك الخاصة، لافتا الى أن هناك اشكالية في المادة 43 التي تكلمت مباشرا ودون تجهيز او تحضير على حجز المركبات والتنفيذ على الاملاك الخاصة.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

لإعطائهم فكرة أولية عن الحياة المهنية ومتطلباتها تمهيداً للتخرج

«AUM» تستضيف ندوة حول الفرص الوظيفية للطلاب بالتعاون مع «Ooredoo»

لقطة جماعية تضم موظفي «Ooredoo» وبعض الطلاب المشاركين في الندوة

استضافت جامعة الشرق الأوسط الأميركية AUM ندوة حول الفرص الوظيفية، بالتعاون مع شركة الاتصالات «Ooredoo» ومركز توطين للتأهيل الوظيفي المتخصص في تقديم خدمات التوظيف وحلول الموارد البشرية، في حرمها الجامعي لطلاب AUM الباحثين عن وظيفة أو فترة تدريب بعد التخرج.

وشارك الطلاب بكثافة في الندوة التي أعدت لتعريفهم على كيفية خلق صلة وصل بينهم وبين الشركة، واعطائهم فكرة أولية عن الحياة المهنية ومتطلباتها تمهيدا للتخرج.

وركزت الندوة على القيم السلوكية التي يجب على الطلاب التحلي بها في مجال العمل من أجل ضمان تميزهم المهني والنجاح في مسيرتهم، وأهمها أخلاقيات العمل التي ترقى بصاحبها وبالمؤسسة التي يعمل فيها وتسهم في تطوره ونموه.

وعرض ممثل شركة «Ooredoo» على الطلاب نصائح حول كيفية كتابة السيرة الذاتية بشكل صحيح، والخطوات الأساسية التي يجب اتباعها خلال مقابلة العمل، والتحلي بالثقة لإظهار الكفاءة التي يتمتعون بها حتى يتم اختيارهم للوظيفة المناسبة.

وتظهر جامعة الشرق الأوسط الأميركية حرصها الكبير على إتمام هذه الندوات لما في ذلك من أهمية للطلاب، فهي تقربهم من سوق العمل وتحضرهم للحياة المهنية، مما يخلق توازنا بين الإعداد الأكاديمي والمهني خصوصا في ظل التغيرات والمتطلبات الجديدة في ميدان العمل.

هذا وتسعى AUM من خلال هذه الندوات إلى ترسيخ فلسفتها التعليمية لدى الطلاب والمرتكزة على التحصيل العلمي واكتساب الثقافة والوعي، إضافة إلى تنمية المهارات الفردية وبناء شخصية متوازنة، قادرة على إدارة مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والمهنية بإدراك ومسؤولية.

الجائزة الأولى قيمتها 20 ألف دولار

انطلاق جائزة «الملتقى» للقصة القصيرة العربية

آلاء خليفة

أعلنت جائزة الملتقى للقصة القصيرة العربية، ومقرها الجامعة الأميركية في الكويت، عن فتح باب الترشيح للدورة الثالثة 2017 ـ 2018 وذلك ابتداء من الأول من يناير حتى 31 مارس المقبل، حيث تقبل المجاميع القصصية المطبوعة ورقيا خلال العام 2017، وتحمل رقما معياريا، علما أن الترشح يكون من خلال موقع الجائزة almultaqaprize.com، ويجوز للمؤلف أن يترشح بنفسه، ويسمح لكل دار نشر بالترشح بمجموعتين قصصيتين لكاتبين مختلفين. وتقبل الأعمال المرشحة بإرسالها بصيغة PDF، ولا تقبل أي أعمال ترسل لإدارة الجائزة بصيغة ورقية.

وفي هذا الصدد، أعرب رئيس مجلس أمناء الجائزة الأديب طالب الرفاعي عن سروره بنجاح جائزة الملتقى للقصة القصيرة العربية. وقال: وعملا باللائحة الداخلية للجائزة، فسيتم الإعلان عن أسماء أعضاء لجنة التحكيم بمجرد إغلاق باب الترشيح، وسيتم الإعلان بتاريخ 1 أكتوبر 2018، عن القائمة الطويلة التي تتضمن 10 مجاميع قصصية، كما ويتم الإعلان بتاريخ 1 نوفمبر 2018 عن القائمة القصيرة التي تتضمن خمس مجاميع قصصية، وفي مساء يوم الاثنين الموافق 3 ديسمبر 2018 سيقام الاحتفال في الجامعة الأميركية في الكويت بإعلان الفائز. الذي يحصل على 20 ألف دولار، وشهادة ودرع الجائزة، كما تتم ترجمة المجموعة بالتعاون مع الناشر إلى اللغة الإنجليزية، علما أن أعضاء القائمة القصيرة يحصل كل منهم على 5 آلاف دولار، ويقام نشاط ثقافي مصاحب للاحتفالية في حرم الجامعة الأميركية.

تمهيداً للمشاركة في «منتدى الوسطية»

طلبة كلية القانون يطلقون حملة «لنسمو بأخلاقنا»

آلاء خليفة

أطلق طلبة كلية القانون الكويتية العالمية في مجمع 360 حملة «لنسمو بأخلاقنا» وذلك بعد اختيارهم من قبل وزارة الدولة لشؤون الشباب للمشاركة في «منتدى الوسطية لشباب الجامعات والمدارس» المقرر إقامته خلال الفترة من 5 الى 7 فبراير المقبل.

ويضم فريق الكلية 6 طلاب وطالبات تحت إشراف د.إيمان القطان، وتهدف الحملة الى طرح مجموعة من الأنشطة لتعزيز مفهوم الوسطية بين الشباب من خلال التركيز على قيم التعايش والتسامح بين مختلف الفئات في الكويت، وقد تم اختيار هذا المجمع كانطلاقة للحملة كونه يستقطب يوميا المئات من الرواد والمتسوقين من المواطنين والمقيمين من مختلف الأعمار لإيصال هذه الرسالة والمساهمة في ترسيخ القيم الأصيلة التي قام عليها المجتمع الكويتي على مدى تاريخه القديم والحديث حتى صح عليه الوصف بأنه مجتمع «الأسرة الواحدة».

وقد استقطب جناح كلية القانون الكويتية العالمية

د.محمد المقاطع ود.إيمان القطان مع فريق الكلية في مجمع 360

في أيامه الأولى حشودا من الرواد والزوار والمتسوقين في «مجمع 360» الذين تابعوا الفعاليات التي نظمها الطلبة وشملت شرحا لمفهوم الوسطية من خلال تقديم أمثلة وصور مستمدة من الواقع انطلاقا من موضوع «احترام الآخر- نبذ العصبية لأسباب دينية أو اجتماعية»، عبر عدة مجالات منها أولا: التأكيد على تعزيز مفهوم التسامح الطائفي بين الشباب من خلال القيام بحملة توعوية تتضمن عددا من الأنشطة المختلفة، وثانيا: خلق ثقافة بين الشباب تدعو الى نبذ تصنيف الآخرين على أسس عصبية من خلال تقديم بعض الحلول المقترحة لأهم المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالتعصب، وثالثا: التأكيد على ضرورة احترام حقوق الموظف والطالب في الكويت بغض النظر عن العصبيات عن طريق تسليط الضوء على بعض الحلول التي قد تساهم في حل بعض المشاكل التي قد يتعرض لها الشاب بسبب تعصب بعض المسؤولين، ورابعا: تعزيز الوعي السياسي بين الشباب من خلال عرض أهم الآثار السلبية التي قد تترتب على اتخاذ المواقف السياسية بناء على معايير عصبية دينية أو اجتماعية.

هذا وأعد طلبة الكلية خطة متكاملة للمشاركة في مسابقة «منتدى الوسطية لشباب الجامعات والمدارس» مما يؤهلهم للمنافسة مع ممثلي باقي الجامعات والمدارس، وكشف مستوى استيعابهم لقيم ومبادئ الوسطية والتسامح في حياة وسلوك كل واحد منهم تجاه الآخرين، وقد تطلب إعداد الخطة جهدا مضاعفا من الطلبة حتى تأتي متكاملة تحيط بموضوع المنتدى من مختلف جوانبه، وذلك من خلال التدريب المكثف والبحث عن دراسات وإحصائيات باللغتين العربية الإنجليزية عن ما يثبت وجود تعصب فئوي بين الشباب في الكويت.